AL-SABAH
الصباح
الدولية
No. 4646 | الأحد | 26 محرم 1445 هـ | 13 أغسطس 2023 م | السنة السادسة عشرة
Alsabah Media www.alsabahpress.com

معارك ضارية في الخرطوم

متحدث «خارجية» السودان يتهم رئيس البعثة الأممية: تعامل بشكل متحيز

«وكالات»: اعتبر متحدث باسم وزارة الخارجية السودانية، الجمعة، أن تصرفات رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى بلاده فولكر بيرتس أحد الأسباب التي أدت لنشوب الحرب، متهما إياه بالتعاون مع بعض الجهات دون غيرها «بشكل متحيز».

وقال المتحدث خالد الشيخ لوكالة أنباء العالم العربي (AWP) إن المبعوث الأممي «أقصى بعض الجهات في الدولة التي تبحث عن حلول للأزمة، وركز فقط على جهات أخرى تعنتت في آرائها».

وأضاف «بيرتس كان يتعاون مع بعض الجهات المحددة دون غيرها في السودان بشكل متحيز وخارج نطاق الصلاحيات الممنوحة للبعثة الأممية في البلاد، التي من المفترض أن تكون حيادية وتتواصل مع جميع الأطراف».

وأوضح الشيخ أن رئيس بعثة الأمم المتحدة إلى السودان «لم يتحدث إطلاقا عن إجراء الانتخابات والانتقال الديمقراطي، على الرغم من أن الأمم المتحدة كانت تنادي دائما بالديمقراطية وإجراء الانتخابات في السودان».

وكان وزير الخارجية السوداني المكلف علي الصادق قال إن رفض الخرطوم لحضور بيرتس جلسة مجلس الأمن الدولي لا ينطوي على «أي ابتزاز أو تهديد لأحد».

وأضاف الصادق أن رفض السودان حضور بيرتس للجلسة «ممارسة لحقه المشروع في قبول من يرى أنه يخدم السودان وشعبه ويرفض من يعمل ضده».

وقال متحدث الخارجية السودانية في حديثه مع وكالة «أنباء العالم العربي» إنه تم إرسال عدة رسائل للأمم المتحدة بخصوص تصرفات بيرتس، لكنها «لم تأخذها على محمل الجد حتى اضطررنا إلى الإعلان عن أنه شخص غير مرغوب فيه في السودان».

ودعا الشيخ الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إلى «تعيين مبعوث جديد للسودان ليكون رئيسا للبعثة الأممية، خاصة في هذا الوقت الحساس».

وأشار إلى أن إرسال البعثة الأممية إلى السودان جاء بطلب من الحكومة، لذلك يجب أن «تقوم بالتنسيق معها والاستماع لآرائها ومطالبها والالتزام بما تنص عليه الصلاحيات الممنوحة لها».

ولفت المتحدث إلى أنه لو حضر بيرتس جلسة مجلس الأمن الأخيرة «لاضطررنا إلى إنهاء عمل البعثة الأممية في السودان، لأننا أوقفنا التعامل معه كدولة ذات سيادة».

وكانت المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة ليندا توماس غرينفيلد قالت يوم الأربعاء الماضي أمام جلسة مجلس الأمن إن الحكومة السودانية حذرت من أنها ستنهي وجود البعثة الأممية بالبلاد إذا شارك رئيسها في هذه الإحاطة، معتبرة أن هذا التحذير «غير مقبول».

وعلى صعيد الوساطة السعودية الأميركية، أكد المتحدث باسم الخارجية السودانية على أن «وفد الحكومة لا يزال في الخرطوم، وننتظر أن تقدم الوساطة مقترحا جديدا فيما يتعلق بانسحاب قوات الدعم السريع من المنازل والمؤسسات الحكومية في الخرطوم».

وأضاف «ما لم نرَ التزاما واضحا من الدعم السريع بالخروج من منازل المدنيين، فلن نعود إلى جدة، لأننا لا نستطيع التفاوض وسط المعاناة التي يكابدها المدنيون في الخرطوم بعد الاستيلاء على منازلهم».

وتابع قائلا «الدعم السريع هو الطرف الوحيد الذي كان يستفيد من الهدن التي تم الاتفاق عليها سابقا، لأنه كان يقوم بعمليات السيطرة على منازل المدنيين والاستيلاء على محتوياتها».

وانزلق السودان إلى هاوية الحرب بين قوات الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو في منتصف أبريل/نيسان الماضي في أعقاب خلافات حول خطط دمج الدعم السريع في القوات المسلحة.

وعندما اندلع القتال بين الطرفين، كانت الأطراف العسكرية والمدنية تضع اللمسات النهائية على عملية سياسية مدعومة دوليا للانتقال إلى حكم مدني بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في انتفاضة شعبية عام 2019.

وتوصل الطرفان المتحاربان لعدة اتفاقيات لوقف إطلاق النار بوساطة من السعودية والولايات المتحدة، لكن المفاوضات التي جرت في جدة تم تعليقها مطلع يونيو بعد أن تبادل الجيش والدعم السريع الاتهامات بانتهاك الهدنة بينهما، وهو اتهام يكيله كل طرف للآخر بشكل متكرر.

من جهة أخرى صعّد الجيش السوداني هجماته على مواقع لقوات الدعم السريع بالخرطوم وأم درمان وولاية شمال كردفان، في حين رهنت وزارة الخارجية العودة إلى طاولة المفاوضات بانسحاب «الدعم السريع» من منازل المدنيين، بينما أعلنت عدة جهات تدهور الوضع الصحي والإنساني.

وأفادت مصادر عسكرية بالجيش السوداني للجزيرة أن الجيش أطلق قذائف مدفعية، من داخل قيادته، صوب تجمعات «الدعم السريع» بأحياء بُري والشاطئ والصفاء شرق الخرطوم.

كما قصف الطيران الحربي أهدافا لقوات الدعم السريع بضاحية الرياض شرقي الخرطوم، ومواقع في أم درمان.

كما أفادت مصادر محلية للجزيرة بأن الجيش السوداني وقوات الدعم السريع تبادلا القصف بالأسلحة الثقيلة شمال وشرق وجنوب مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور.

ويوم الجمعة، تواصلت الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع على عدة جبهات داخل الخرطوم وخارجها، في حين كشفت مصادر محلية للجزيرة أن اقتتالا قبليا بولاية جنوب دارفور أسفر عن مقتل 120 شخصا خلال يومين.

وذكرت الفرقة الخامسة مشاة التابعة للجيش بمدينة الأبيض، وسط البلاد، أنها هاجمت ما وصفتهم بمليشيا «الدعم السريع» على طريق بارا-الأبيض، وقتلت 26 من أفرادها.

وفي شأن متعلق بالتطورات السياسية، قالت الخارجية إن الحديث في الساحة الداخلية حاليا ليس عن مفاوضات وإنما عن إنهاء التمرد، مؤكدة أنّ خروج «الدعم السريع» من منازل المواطنين شرط أساسي وموقف عام في حال العودة للتفاوض.

وكان «الدعم السريع» قد رفض أكثر من مرة اتهامه بدخول منازل المواطنين، ويقول إنّ عقدة النزاع تكمن في بقاء قيادة الجيش الراهنة وإنّ القتال لا ينتهي إلا بذهابهم.

ومع استمرار القتال تدهور الوضع الصحي، حيث حذرت الجهات الإغاثية من اقتراب البلاد أكثر فأكثر من كارثة صحية شاملة حيث يشكل فصل الأمطار الراهن تهديدا كبيرا لغالبية المناطق المكتوية بجحيم النزاع.

وفي إطار متابعته للموقف الدوائي بالبلاد، أعلن المجلس القومي للأدوية والسموم عن إعداد قائمة بالأدوية غير المتوفرة أو التي بها نقص في الإمداد.

وناشد هذا المجلس -في تعميم صحفي له مستوردي الأدوية الاستجابة العاجلة لسد هذا النقص، مؤكدا التزامه بتذليل كافة الصعوبات لتسهيل عملية استيراد الدواء.

وكانت بعض المؤسسات الصحية أشارت لوجود نقص في بعض الأدوية «المنقذة للحياة» بسبب اندلاع القتال في السودان منذ منتصف أبريل/نيسان المنصرم.

وكانت منظمة «أطباء بلا حدود» قد قالت إنّ القتال أدى لخروج 3 أرباع المؤسسات الصحية من الخدمة، مشيرة إلى أن صراع الجيش و«الدعم السريع» يعيق دخول الكوادر الصحية الأجنبية للبلاد ويعيق انتقالهم بالداخل في حال دخولهم.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد أدى القتال في السودان إلى أزمة جوع شديدة يعاني منها 20 مليونا و300 ألف شخص، وفقا لبيان من برنامج الأغذية العالمي.

ويعاني حوالي 6 ملايين و300 ألف شخص، من سكان السودان البالغ تعدادهم 46 مليون نسمة، من نقص في الغذاء يهدد الحياة، حسبما ذكر إيدي رو ممثل برنامج الأغذية العالمي بالسودان.

واتسع نطاق الصراع منذ اندلاعه في أبريل الماضي، وزادت الصعوبات التي تحول دون توصيل المساعدات الإنسانية الضرورية للحياة، وفقا لما ذكر ممثل برنامج الأغذية العالمي في بث مصور من بورتسودان.

ودعا المسؤول الأممي طرفي الصراع إلى تسهيل توصيل المساعدات.

ونجح برنامج الأغذية العالمي الأسبوع الماضي، لأول مرة، في توصيل الغذاء إلى إقليم غرب دارفور الذي تضرر بشكل خاص.

الدمار في شمال الخرطوم

اليمن: الإفراج عن 5 عناصر أمن أمميين بعد خطفهم 18 شهراً

بعثة الأمم المتحدة في اليمن

«وكالات»: أعلنت الأمم المتحدة، الجمعة، إطلاق سراح 5 من أفراد الأمن التابعين لها بعد خطفهم في اليمن قبل 18 شهرا.

وقال فرحان حق، نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة، في بيان، إن الأمين العام للمنظمة الدولية، أنطونيو غوتيريش، رحب بالإفراج، و«أكد مجدداً أن الخطف جريمة غير إنسانية وغير مبررة ودعا إلى محاسبة مرتكبيها».

ولم تحدد الأمم المتحدة هوية خاطفي رجال الأمن الخمسة.

ويواجه العاملون في المنظمات الأممية المختلفة مخاطر أمنية كثيرة من جراء العمل في بيئة اليمن المضطربة أمنيا.

وفي 22 يوليو الماضي، طالب سمير حميدي، شقيق مؤيد حميدي، مسؤول برنامج الغذاء العالمي، الذي اغتيل في 21 يوليو من قبل مسلحين بست رصاصات في محافظة تعز، الأمم المتحدة والحكومة اليمنية وقبائل اليمن بالكشف عن قتلة شقيقه وتقديمهم للعدالة.

وقال إن العائلة لن تتنازل أبداً في حق قتلة أخيه، مطالباً بإيقاع أقصى عقوبة بحقهم.

وعن هذه الحادثة، أعرب برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة وقتذاك عن حزنه العميق لمقتل أحد موظفيه الأجانب في اليمن برصاص مسلحين مجهولين.

وقال البرنامج في بيان: «توفي مؤيد حميدي، وهو مواطن أردني، بعد وقت قصير من نقله إلى المستشفى».

وأضاف: «عمل حميدي، وهو أحد الموظفين في المجال الإنساني، لدى برنامج الأغذية العالمي لمدة 18 عاماً، بما في ذلك مهمة سابقة في اليمن وكذلك فترات في السودان وسوريا والعراق».

وهذا هو ثاني مسؤول دولي يتم اغتياله في تعز منذ أبريل 2018، حين قُتل موظف لبناني يعمل في الصليب الأحمر بنيران مسلحين مجهولين في منطقة الضباب عند المدخل الجنوبي الغربي للمدينة.

من ناحية أخرى أعلنت الأمم المتّحدة، الجمعة، انتهاء عملية سحب حمولة ناقلة النفط «صافر» المتداعية قبالة ميناء الحديدة اليمني الاستراتيجي في البحر الأحمر، مشيرة إلى سحب أكثر من مليون برميل نفط منها وبالتالي زوال الخطر الوشيك بحصول تسرّب.

وقالت المنظمة الدولية في بيان إن أمينها العام أنطونيو غوتيريش «يرحّب بالأنباء التي تفيد بأن نقل النفط من الناقلة صافر إلى سفينة الاستبدال اليمنية انتهى بأمان اليوم، مجنّباً (المنطقة) ما كان يمكن أن يكون كارثة بيئية وإنسانية ضخمة».

ويحذر مسؤولو الأمم المتحدة منذ سنوات من أن الناقلة تواجه خطر الانفجار وربما تسرب كمية من النفط تتجاوز بأربعة مرات كارثة «إكسون فالديز» في 1989 قبالة ولاية ألاسكا/ مما كان سيسبب كارثة بيئية كانت ستتكلف 20 مليار دولار لمحو آثارها.

من جهته، قال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أخيم شتاينر إنّ هذا الإنجاز يعني انتهاء «الشق الأساسي» من الجهود التي تُبذل منذ سنوات لوقف التهديد الذي تشكله الناقلة «صافر».

وقال شتاينر لوكالة «فرانس برس»: «نحن اليوم ممتنون جدا لتمكننا من إعلان اكتمال هذا الجزء من المشروع».

وأضاف أنّ «ذلك يزيل التهديد الوشيك والفوري الذي أصبح محطّ أنظار العالم بأسره: ناقلة النفط التي يمكن أن تنهار أو تنفجر في البحر الأحمر».

غير أنّ الخطر الذي تشكّله الناقلة المتداعية لم ينته بعد. وسبق أن حذّرت الأمم المتحدة من أنه حتى بعد إتمام عملية نقل النفط، «فإنّ الناقلة المتهالكة صافر ستستمر في تشكيل تهديد بيئي» مصدره بقايا النفط اللزج وخطر تفكّكها.

وتشمل المرحلة التالية من العملية تنظيف خزانات صافر والتحضير لنقلها وإعادة تدويرها.

وأشار شتاينر إلى أنّ هذه المرحلة ستستغرق «بين أسبوعين وثلاثة أسابيع».

وفي وقت سابق كان وزير الخارجية اليمني، أحمد بن مبارك، قد قال إنه سيتم، استكمال تفريغ خزان صافر من النفط بعد عملية أممية ودولية كبيرة.

وقال بن مبارك عبر حسابه على تويتر إن الحكومة تعاملت «بمسؤولية عالية» تجاه ملف صافر، مشيرا إلى أن هدفها الأول كان إنجاح عملية إنقاذ مياه وسواحل وشواطئ اليمن ودول المنطقة من كارثة بيئية وشيكة.

والخميس أعلنت الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً استكمال نقل نحو 97% من إجمالي النفط المخزن في «صافر» إلى الناقلة البديلة خلال الأسبوعين الماضيين من عملية النقل.

وكشف وزير النقل اليمني عبد السلام حميد الثلاثاء الماضي عن تفريغ 94% من نفط خزان صافر، أي أكثر من مليون برميل.

وكانت الناقلة صافر التي تحمل شحنة مقدرة بمليون ومئة ألف برميل معرضة لخطر التداعي أو الانفجار، مما قد يسبب كارثة بيئية وإنسانية. ووصلت الناقلة البديلة اليمن إلى موقع صافر في 30 مايو.

وأعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التكلفة الإجمالية للعملية تقدر بنحو 142 مليون دولار.

أنوار الحق كاكر رئيسا لحكومة انتقالية في باكستان تنظم الانتخابات

«وكالات»: صادق الرئيس الباكستاني عارف عَلْوي -أمس السبت- على تعيين أنوار الحق كاكر رئيسا لحكومة انتقالية تقود مؤسسات الدولة، على مدى 90 يوما المقبلة، وحتى تنظيم انتخابات برلمانية عامة

وجاء تعيين كاكر عضو مجلس الشيوخ عن بلوشستان -الإقليم الأقل كثافة سكانية- بعد اتفاق رئيس الحكومة شهباز شريف، بصفته زعيم الأغلبية البرلمانية، مع زعيم المعارضة رجاء رياض أحمد، بعد يومين من فشلهما في الاتفاق على تسمية رئيس للحكومة.

وقال رياض أحمد -عقب اجتماع مع شهباز شريف رئيس الحكومة المنتهية ولايته «اتفقنا أولا على أن أيا كان رئيس الوزراء، يجب أن يكون من ولاية أصغر حجما، للتمكن من معالجة مظالم الولايات الأصغر حجما».

وتأتي هذه التطورات، بعد إقرار رئيس الجمهورية توصية بحل البرلمان قبل 3 أيام من انتهاء ولاية المجلس البالغة 5 سنوات.

أنوار الحق كاكر

ووجه الرئيس خطابا إلى كل من شهباز شريف ورياض أحمد بأنه «وفقا للمادة «224 إيه» من الدستور، فإن عليهما اقتراح اسم لرئاسة حكومة مؤقتة في غضون 3 أيام من حل الجمعية الوطنية.

ارتفاع عدد قتلى الجيش السوري في هجوم «داعش» بدير الزور إلى 33

«وكالات»: أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس السبت، بارتفاع عدد قتلى الجيش السوري في الهجوم الذي شنه عناصر من تنظيم داعش على حافلة عسكرية على طريق دير الزور-حمص إلى 33.

ووصف المرصد الهجوم بأنه «الأعنف للتنظيم» منذ مطلع العام، لافتاً إلى أن عدد القتلى مرشح للارتفاع لوجود جرحى بعضهم بحالات خطرة، مضيفا أن حافلتين وركاب الحافلة الثالثة نجوا من الهجوم.

ومني التنظيم المتطرف الذي سيطر عام 2014 على مساحات واسعة في سوريا والعراق، بهزائم متتالية في البلدين وصولاً إلى تجريده من كافة مناطق سيطرته عام 2019.

ومنذ ذلك الحين، قتل أربعة من زعمائه، لكن عناصره المتوارين لا يزالون قادرين على شن هجمات، وإن كانت محدودة، ضد جهات عدة.

وكان التنظيم قال إن مقاتليه نصبوا كمينا «لحافلتين عسكريتين كانتا تقلان عشرات الجنود من الفرقة 17 التابعة للجيش السوري».

وأشار التنظيم في بيان نشرته وكالة «أعماق» التابعة له إلى أن الكمين نُصب قرب قرية معيزيلة في بادية دير الزور.

وهذا هو الهجوم الثالث على الأقل لداعش ضد الجيش السوري وحلفائه منذ مطلع الشهر الحالي، وإن كان «الأكثر دموية»، وفق ما قال مدير المرصد رامي عبد الرحمن لوكالة «فرانس برس».

وقتل عشرة عناصر من قوات النظام وحلفائه الاثنين جراء استهداف عناصر داعش حواجز عسكرية في محافظة الرقة (شمال)، التي كانت تعد أبرز معاقل التنظيم المتطرف في سوريا.

عناصر من الجيش السوري